الموجز رقم 3

مكتب العمل الدولي

عروض موجزة عن سياسة الميثاق العالمي لفرص العمل

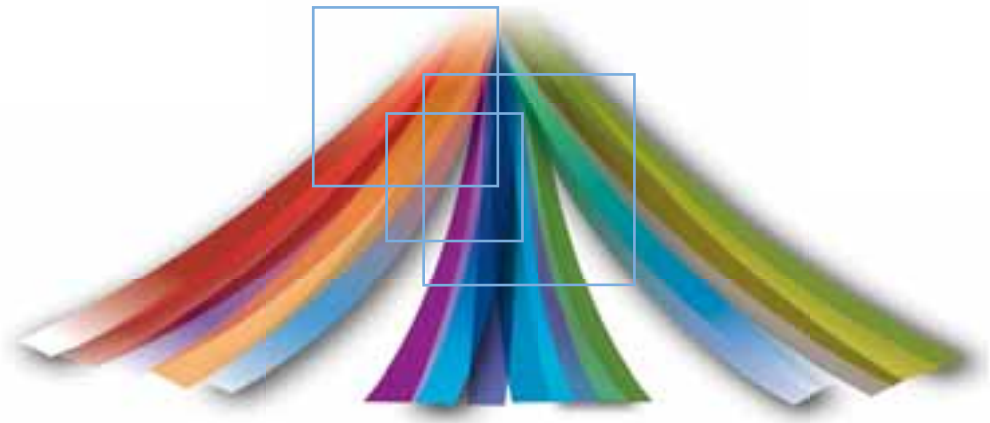

إدراج الاقتصاد غير النظامي في تدابير الانعاش

1. الملخص التنفيذي

قبل أزمة العام 2009/2008 التي ضربت الاقتصاد العالمي، كانت نسبة كبيرة من القوة العاملة العالمية تعمل وتكسب رزقها من «الاقتصاد غير النظامي».[1] وهذه النسبة هي الأعلى في البلدان النامية حيث تتراوح بين 35 و90 في المائة من مجموع العمالة، ولكن الاقتصاد غير النظامي هو أيضاً مصدر قلق في الاقتصادات المتقدمة مع ارتفاع في معدلات القوى العاملة غير المعلنة، والتي تعاني من عدم الاستقرار وغياب الحماية. ثم إن التعرض للمخاطر تصحبه تغطية حماية اجتماعية منخفضة أو غير موجودة، يضع معظم العاملين في الاقتصاد غير النظامي في موقع ضعيف جداً. وهذا لا يلحق الضرر برفاه هؤلاء العمال وعائلاتهم وحسب، بل يشكل أيضاً، كما تظهر مجموعة من الأدلة، أنه يمنع الأسر من زيادة إنتاجيتها، ومن الخوض في مزيد من أنشطة المضاربة المربحة، ومن الحد من عمل الأطفال، ومن زيادة الاستثمار في صحة الأطفال والتعليم، أو من البحث عن سبيل للخروج من دوّامة الفقر.

بغض النظر عن الارتفاع في مستويات البطالة، يسود اعتقاد بأن الأزمة العالمية قد ابتلعت صفوف هؤلاء الذين يعملون في الاقتصاد غير النظامي من خلال قنوات مختلفة. ففقدان الوظائف في الصناعات النظامية الموجهة نحو التصدير، أثّر أكثر ما اثّر على العمال العرضيين، والمؤقتين، والعاملين بوقت جزئي، فكانوا أول من فقدوا وظائفهم.[2] بالإضافة إلى ذلك، أدى تقلص الطلب الكلي على الصعيد العالمي وفي القطاعات الرئيسية، حيث يتركز الاقتصاد غير النظامي، كما هو الحال في البناء، والنسيج، والسياحة، وصناعة الألعاب،[3] الى تخفيض الطلب على المنشآت الصغيرة غير النظامية، والتعاقد من الباطن، والعمال المياومين. وفي حين أن وسائل الإعلام، والبيانات الرسمية، واهتمام السياسات العامة، وحزم الانتعاش، تستهدف في المقام الأول العمال والموظفين المنتظمين والمحميين المتواجدين في الاقتصاد النظامي، يوجد خطر حقيقي بتزايد اللانظامية التي سيكون من الصعب عكسها. ومن الضروري أن تشمل تدابير الانتعاش المستدام الاقتصاد غير النظامي، وأن تحول دون تنامي اللانظامية، وأن تتم مراقبة تأثير الأزمة على العمل من منظور شمولي.

تهدف سلسلة العروض الموجزة حول سياسات الميثاق العالمي لفرص العمل الى إطلاع القرّاء على أهمية مجالات العمل التقنية التي تخوض فيها منظمة العمل الدولية في سعيها للتصدي للركود الاقتصادي، فضلاً عن توفير المساعدة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي المستدام. وكل عرض هو دعوة للقارئ للاتصال بمنظمة العمل الدولية للحصول على معلومات إضافية وعلى الدعم. للاطلاع على مزيد من العروض الموجزة وتحميلها راجع (ي) الموقع الالكتروني: http:www.ilo.org/jobspact.

---

[1] تشير استنتاجات المناقشة العامة حول الاقتصاد غير النظامي التي عقدت أثناء مؤتمر العمل الدولي في العام 2002 إلى أن المقصود بمصطلح «الاقتصاد غير النظامي» جميع الأنشطة الاقتصادية التي يؤديها العمال والوحدات الاقتصادية التي – في القانون أو في الممارسة — لا تغطيها أو لا تغطيها بشكل كاف التدابير الرسمية. ليست أنشطتها مشمولة بالقانون، مما يعني أنها تعمل خارج نطاق القانون النظامي؛ أو لا تلقى تغطية في الممارسة، مما يعني – على الرغم من أنها تعمل ضمن نطاق القانون النظامي، أن القانون لا يطبق أو لا ينفذ؛ أو أن القانون يعيق الامتثال لأنه غير ملائم، أو مرهِق، أو يفرض تكاليف باهظة (الفقرة 3).

[2] منظمة العمل الدولية: مواجهة الأزمة العالمية في فرص العمل: الانتعاش من خلال سياسات العمل اللائق، تقرير المدير العام، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 98، جنيف، 2009، (صفحة 5).

[3] منظمة العمل الدولية: سياسات العمالة من اجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة: تقرير البند المتكرر عن العمالة، التقرير السادس، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 99، جنيف، 2010، (صفحة 119).

2. وصف التحديات على صعيد السياسة العامة

التراجع في الطلب الكلي

- يتأثر العمال غير النظاميين ومؤسسات الأعمال غير النظامية، التي تشكل جزءاً من سلاسل القيمة العالمية، تأثراً سلبياً بالانخفاض في الطلب العالمي وبتراجع أسعار السلع الأساسية.

- تراجع الطلب المحلي والقدرة الشرائية في صفوف المستهلكين المحليين، الذين يشكلون قاعدة عملاء الكثير من العمال غير النظاميين، وخاصة الباعة المتجولين، والمنتجين من المنازل.

- أدى انخفاض الاستهلاك والطلب في كل من الأسواق المحلية وأسواق التصدير إلى انخفاض أرباح المنشآت غير النظامية.

فقدان الوظائف والانتقال إلى اللانظامية

- ينتقل أصحاب المهارات العاملون في الاقتصاد النظامي الى أنشطة مؤقتة غير نظامية وبالتالي يواجهون ظروف عمل أكثر تقييداً.[4]

- إن العمال غير النظاميين العاملين في المؤسسات الرسمية يفقدون وظائفهم وتتزايد لانظامية عقود العمل خاصتهم.

- تواجه الشركات غير النظامية زيادة في المنافسة بسبب الملتحقين الجدد بالقطاع غير النظامي (القادمين من القطاع النظامي).

تراجع المداخيل

- يمارس الاقتصاد غير النظامي الأوسع ضغطاً على أرباح الاقتصاد غير الرسمي مما يؤدي الى تراجعها.

- معظم الموظفين غير النظاميين هم الآن عاطلون عن العمل. لذلك، قد يدفع انخفاض أجور العاملين بالساعة العمال غير النظاميين الى شغل وظيفتين غير نظاميتين أو أكثر أو الى إطالة ساعات عملهم (إذا كانوا يعملون لحسابهم الخاص).

عودة العمال المهاجرين وتراجع التحويلات المالية

- أدت الأزمة إلى ارتفاع عدد العمال المهاجرين العائدين الذين يدخلون من جديد الى سوق العمل.

- يؤثر المهاجرون العائدون على تنامي الاقتصاد غير النظامي في البلدان المرسلة من خلال انخفاض التحويلات المالية.

- تحافظ التحويلات المالية، من خلال تأثيراتها المباشرة والمضاعفة، على استدامة الطلب وبالتالي تحفز النشاط الاقتصادي وتولّد العمالة. فقد انخفضت معدلات نمو التحويلات المالية، وفي بعض البلدان انخفض حجمها المطلق.[5]

- في كثير من البلدان، عاد مؤخراً العديد من مهاجري المناطق الريفية في المدن، على الأقل مؤقتاً، إلى المناطق الريفية حيث تزايد اعتمادهم على أفراد أسرهم، مما وسّع م دائرة موارد الرزق المحدودة.

التشديد على الحماية الاجتماعية

- فقط ثلث البلدان النامية لديها أحكام خاصة بعمال القطاع غير النظامي أو العاملين لحسابهم الخاص. ولكن فعالية تغطية الضمان الاجتماعي هي أقل من ذلك.

- مع هذا العدد الكبير من العمال الذين يفتقرون إلى الحماية الملائمة والخسائر الحادة في الوظائف التي سببتها الأزمة الحالية، يتزايد الضغط على نظام الحماية الاجتماعية.

استراتيجيات المواجهة وخطر اللانظامية التي لا رجوع عنها

يوجد سوء فهم شائع وخطير حول مفاده أن الاقتصاد غير النظامي قادر بسهولة على لعب دور «الممتص الطبيعي للصدمات» خلال الأزمات الاقتصادية. الحقيقة هي أن الاقتصاد غير النظامي كان أصلاً في أزمة قبل نشوب الأزمة الاقتصادية العالمية.[6] ويظهر ذلك في العديد من المؤشرات مثل النفاذ الى الغذاء والسلع العامة، وانخفاض الأجور، وظروف العمل غير المستقرة، والتنامي الثابت والمستمر للانظامية قبل الأزمة.[7] وكنتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية، ازدادت العمالة غير النظامية أكثر فأكثر في

[4] معهد التنمية الخارجية، 2009، الأزمة المالية العالمية: الفقر والحماية الاجتماعية، أدلة من دراسات حالة في 10 بلدان، (لندن: معهد التنمية الخارجية، ورقة إحاطة رقم 51، صفحة 4).

[5] عوض، أ. (2009) الأزمة الاقتصادية العالمية والعمال المهاجرون: الأثر والاستجابة (منظمة العمل الدولية، جنيف) (صفحة 31 من النسخة الانكليزية).

[6] منظمة العمل الدولية: مواجهة الأزمة العالمية في فرص العمل، الانتعاش من خلال سياسات العمل اللائق – تقرير المدير العام الى مؤتمر العمل الدولي، الدورة 98، جنيف، 2009، (صفحة 9).

[7] المرجع نفسه، (صفحة 19).

أجزاء كثيرة من العالم.[8] لذلك، على الرغم من أن الاقتصاد غير النظامي يمتص فعلا» العمال من القطاع النظامي أو يمتص العمال المهاجرين العائدين، من الضروري الاشارة الى أن الشركات والعمال غير النظاميين يتضررون أكثر لأنهم يفتقدون الى الحماية الاجتماعية التي يمكنهم الاعتماد عليها، وبالتالي ليس لديهم خيار سوى مواصلة العمل في ظل ظروف تتزايد صعوبة. بالاضافة الى ذلك، تشير الأدلة من الأزمات السابقة إلى أن اللانظامية لا تميل الى التزايد مباشرة في مرحلة ما بعد الأزمة وحسب، بل ان العمال، وبعد انتقالهم إلى العمالة غير النظامية، تصعب عليهم العودة إلى العمالة المنظمة. وفي بعض البلدان، تعود اللانظامية إلى مستويات ما قبل الأزمة بعد سنتين أو ثلاث، فيما تشهد دول أخرى على استمرار تزايد مستويات اللانظامية حتى بعد خمس سنوات. ولذلك، النظر إلى الاقتصاد غير النظامي على أنه «مقاوم» و«مرن» في وجه الصدمات. في الواقع، الاقتصاد غير النظامي ضعيف جداً أمام الأزمات، ولا بد من أن يشكل أحد أهداف سياسة الانتعاش الأساسية.

[8] منظمة العمل الدولية: مواجهة الأزمة العالمية في فرص العمل، الانتعاش من خلال سياسات العمل اللائق – تقرير المدير العام الى مؤتمر العمل الدولي ، الدورة 98، جنيف، 2009، (صفحة 7)

3. خيارات السياسة العامة من أجل مواجهة التحديات

دعا الميثاق العالمي لفرص العمل في العام 2009 إلى التصدي لتأثير الأزمة على الاقتصاد غير النظامي. في الميثاق العالمي لفرص العمل تعتبر «... زيادة الدعم المقدم الى النساء والرجال المستضعفين الذين تضرروا بشدة من الأزمة، بمن فيهم الشباب المعرضون للخطر، والعمال ذوو الأجر المنخفض والمهارات المتدنية وأولئك العاملون في الاقتصاد غير النظامي والعمال المهاجرون»[9] أحد المبادئ الرئيسية لتعزيز الانتعاش والتنمية. ويتم تسليط الضوء على خطر البطالة الطويلة الأجل وتزايد اللانظامية على أنها من أبرز تداعيات الأزمة. لذلك، يشدد الميثاق العالمي لفرص العمل على ضرورة إدراج الاقتصاد غير النظامي ضمن برامج الاستخدام الهادفة وغيرها من التدابير لمساعدة الباحثين عن عمل، وفي نهاية المطاف من أجل «... التصدي للانظامية بغية الانتقال إلى العمالة النظامية».[10]

على ضوء الأزمة الاقتصادية، لا بد من أن تقع السياسات والبرامج تحت مظلة شاملة من ثلاثة أهداف واسعة:

- للوقاية من المزيد من اللانظامية: يجب تحديد هدف رئيسي هوو الحؤول دون حصول المزيد من التوسع وفقدان المهارات، خاصة في صفوف العمال المؤقتين، والعاملين بشكل جزئي، والعمال غير المستقرين، المتواجدين في المؤسسات النظامية، عن طريق إشراكهم في حزم التهوين والانتعاش.

- التخفيف من التكاليف على المدى القصير، عن طريق توسيع نطاق التحويلات الاجتماعية القائمة وشبكات الأمان ونظم التنمية المحلية والمجتمعية التي أثبتت فعاليتها في المواقع الريفية والحضرية غير النظامية.

- لتسريع وتيرة الانتعاش من خلال تحفيز الطلب وادراج الاقتصاد غير النظامي ضمن مجموعات المحفزات المالية وبرامج الانتعاش.

إن البرامج والسياسات التالية، المدرجة في الميثاق العالمي لفرص العمل، والمطبقة في عدّة دول، تساعد في تحقيق الأهداف الثلاثة المذكورة أعلاه:

البرامج الاستثمارية الكثيفة العمالة (EIIP)

- إن البرامج الاستثمارية الكثيفة العمالة تولّد فرص العمل وتعزز آفاق النمو على المدى الطويل، مما يسرّع الانتعاش الاقتصادي.

- بالرغم من أن البرامج الاستثمارية الكثيفة العمالة هي من المكوّنات القوية في أكثرية مجموعات التحفيز، من المهم شمل الاقتصاد غير النظامي من خلال اشراك المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في البرامج الاستثمارية الكثيفة العمالة.

- يمكن أن يؤدي فك المركزية عن الاستثمارات العامة الى مناقصات أصغر حجماً من شأنها أن تعزز المشاريع الصغيرة والاقتصادات المحلية (تخفيف تكاليف الأزمة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة)، وأن يظهر المنافع سواء من حيث تعجيل التنفيذ أو من حيث رفع سلّم خلق الوظائف.[11]

[9] منظمة العمل الدولية: مواجهة الأزمة العالمية في فرص العمل: الانتعاش من خلال سياسات العمل اللائق – تقرير المدير العام، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 98، جنيف، 2009، (صفحة 2).

[10] منظمة العمل الدولية: مواجهة الأزمة العالمية في فرص العمل: الانتعاش من خلال سياسات العمل اللائق – تقرير المدير العام، مؤتمر العمل الدولي الدورة 98، جنيف، 2009، (صفحة).

[11] منظمة العمل الدولية: الانتعاش من الأزمة: الميثاق العالمي لفرص العمل، جنيف، 2009 (صفحة 7).

توسيع نطاق الحماية الاجتماعية

- إجمالاً، لا تغطي نظم الحماية الاجتماعية في البلدان النامية سوى العاملين في القطاع النظامي؛ لذا يوجد ما يبرر اتخاذ التدابير الاضافية لتوفير الدخل و الحماية الاجتماعية للعمال وأسرهم المستبعدين من اعانات الضمان الاجتماعي.[12] يمكن أن يساعد الضمان الاجتماعي هؤلاء الذين يعملون في الاقتصاد غير النظامي لمواجهة الركود الاقتصادي، خاصة حيث النظم موجودة ويمكن توسيع نطاقها بسرعة.

- يمكن لزيادة لانفاق والتوجه نحو سقف إجتماعي عالمي أن يشكل قوة وقائية قوية ضد اللانظامية.

برامج الاستخدام المستهدفة:
توسيع نظم تحويل الأموال النقدية

- يمكن لتوسيع نظم التحويلات النقدية، في المدى القصير، أن يحسن ظروف العاملين في الاقتصاد غير النظامي وأولئك الذين يعانون بسبب الازمة. ويشكل برنامج بولسا فاميليا (Bolsa Familia) في البرازيل مثالاً على برنامج من شأنه أن يقلل من الفقر على المدى القصير من خلال التحويلات النقدية المباشرة، ويحارب الفقر على المدى الطويل واللانظامية، عن طريق زيادة رأس المال البشري في صفوف الفقراء من خلال التحويلات النقدية المشروطة. خلال الأزمة، تم توسيع الإنفاق ليشمل «بولسا فاميليا» مما سمح لما مجموعه 1.3 مليون أسرة إضافية بالحصول على التحويلات النقدية.

برامج الاستخدام المستهدفة: نظم ضمان الاستخدام

- يمكن لنظم ضمان الاستخدام المصممة بشكل جيد والهادفة أن تكون فعالة في التخفيف من الأزمة بالنسبة لأولئك العاطلين عن العمل والحؤول دون الانتقال إلى اللانظامية.

- قامت المكسيك بتوسيع برنامج الاستخدام المؤقت استجابة للأزمة، مما أدى إلى خلق أكثر من نصف مليون فرصة عمل بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليو 2009.

دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة

- إن المنشآت غير النظامية الصغيرة والصغيرة جداً معرضة أكثر من سواها للخسائر في الأصول وفي النفاذ إلى الأسواق خلال الأزمة. تتضمن معظم مجموعات الحوافز تدابير محددة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مثل زيادة فرص الحصول على التمويل، والمنافع الضريبية، والحوافز العمالية، والمبادرة الفردية، والنفاذ إلى فرص السوق.[13] هذه التدابير ضرورية لتعويم المنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال الأزمة ويمكنها أيضاً أن تساعد على الانتقال نحو النظامية بعد الانتعاش.

- ومن الجوهري أيضاً قنونة مستويات الاستثمار المناسبة في هذه القطاعات الاقتصادية التي تعمل على تحسين الإنتاجية في الاقتصاد غير النظامي الريفي والحضري.

يبرز هذا القسم مجالات السياسات العامة الأساسية المذكورة آنفاً لمعالجة تأثير الأزمة على الاقتصاد غير النظامي. ولكنها ليست الوحيدة ذات الصلة اذ إن:

- معايير العمل الدولية توفر قاعدة دولية متينة لتوسيع الحقوق الأساسية في العمل في الاقتصاد غير النظامي. فتطبيق إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل على الاقتصاد غير النظامي يجب تعزيزه بدون تأخير وبكل الوسائل الممكنة. غالباً ما تكون الأنشطة في الاقتصاد غير النظامي ضمن النطاق الرسمي لقوانين العمل ولكن لا تتم تغطية العمال في الممارسة، لأن القوانين لا تطبّق أو لا يتم إنفاذها. وأحد الأسباب المهمة وراء ذلك هو ضعف القدرة في إدارة العمل، وبالأخص تفتيش العمل، في كثير من البلدان. ولكن قد تحتاج منهجيات تفتيش العمل التقليدية إلى تكييفها مع الظروف الخاصة بالاقتصاد غير النظامي. ويبدو من المستحسن الشروع في وضع منهجيات مبتكرة لتفتيش العمل تجمع بين الخدمات الاستشارية والمعلومات، والتدخلات العامة والخاصة، والحوافز، مع إجراءات وقاية وإنفاذ، من اجل تحسين الامتثال.

- يشكل تعزيز عملية تنظيم وتمثيل العمال وأصحاب المبادرة الفردية في الاقتصاد غير النظامي عنصراً أساسياً في الإستراتيجية الهادفة إلى النظامية، وهو بوابة نحو إحقاق الحقوق والوصول إلى الموارد.

[12] منظمة العمل الدولية: مواجهة الأزمة العالمية في فرص العمل: الانتعاش من خلال سياسات العمل اللائق – تقرير المدير العام، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 98، جنيف، 2009 (صفحة 19).

[13] منظمة العمل الدولية: مواجهة الأزمة العالمية في فرص العمل: الانتعاش من خلال سياسات العمل اللائق – تقرير المدير العام، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 98، جنيف، 2009 (صفحة 8).

4. الاستنتاجات والتوصيات

اتجاهات السياسة العامة من أجل الانتعاش المستدام

إذا لم يترافق الانتعاش الاقتصادي مع التحرك باتجاه فرص عمل أفضل أو تحسّن في ظروف العمل في الأنشطة غير النظامية، سيكون تأثير النمو على الفقر ضئيلاً جداً عندئذ. هذه مسألة محورية لتحقيق العمل اللائق، كهدف عالمي ولجميع العمال؛ لتحقيق الأهداف الانمائية للألفية؛ وللترويج لعولمة عادلة. وإزاء هذه الخلفية يكتسب النقاش حول الاقتصاد غير النظامي والاستراتيجيات المحتملة باتجاه تحقيق النظامية زخماً جديداً على جميع المستويات وفي جميع مناطق العالم. على المدى الطويل، يتطلب تحقيق الانتعاش المستدام، الذي يشمل الاقتصاد غير النظامي والقابل للتكيّف مع المناخات الاقتصادية المتغيّرة، وضع استراتيجية مستنيرة، شاملة، ومتكاملة.

استراتيجية شاملة ومتكاملة للعمل اللائق

يجب أن تتضمن الاستراتيجية الشاملة والمتكاملة مجموعة من مجالات السياسة العامة التي تلغي الجوانب السلبية للانظامية، فيما تحافظ على قدرات الاقتصاد غير النظامي في خلق فرص العمل وتوليد الدخل، وتعزز الحماية ودمج العمال والوحدات الاقتصادية المتواجدة في الاقتصاد غير النظامي ضمن الاقتصاد العام.[14] هذا الإطار المتكامل، كما هو موضح في الرسم أدناه، يمكن أن يشكل أداة تشخيص لتحليل ومراقبة عمليات ومحددات النظامية/اللانظامية؛ لتشجيع الحوار الثلاثي الواسع النطاق لتقييم أثر السياسات، والانخراط في الحوار والشراكات مع اللاعبين العالميين والمؤسسات الدولية الأخرى.[15]

استراتيجيات العمل اللائق الخاصة بالاقتصاد غير النظامي

البحوث والبيانات

إن التدخلات في مجالات السياسة العامة التي ألقي الضوء عليها في الرسم أعلاه يمكن أن تنفذ فقط إذا حصل صانعو السياسات على المعلومات الضرورية بشأن الاقتصاد غير النظامي الذي يسعون الى استهدافه ودمجه. وكما أكدت الأزمة الأخيرة مرة أخرى، فإن جمع البيانات الموثوق بها في الوقت المناسب وبصورة منتظمة، بما فيها تلك الخاصة بالاقتصاد غير النظامي، أمر ضروري لمراقبة أوضاع سوق العمل التي تتنامى بسرعة و لتسريع عملية انتعاش مستدام.[16] وفي غضون ذلك، لا بد من دعم الاستخدام الموسّع للبيانات والمعلومات الموجودة، والمبادرات التي تراقب تطور العمالة النظامية وغير النظامية على الطريق نحو الانتعاش.

[14] منظمة العمل الدولية: سياسات العمالة من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة: تقرير البند المتكرر عن العمالة، التقرير السادس، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 99، جنيف، 2010 (صفحة 121).

[15] منظمة العمل الدولية: سياسات العمالة من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة: تقرير البند المتكرر عن العمالة، التقرير السادس، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 99، جنيف، 2010 (صفحة 122).

[16] معهد التنمية الخارجية، 2009، الأزمة المالية العالمية: الفقر والحماية الاجتماعية، أدلة من دراسات حالة في 10 بلدان. (لندن: معهد التنمية الخارجية، ورقة إحاطة رقم 51، صفحة 4)

5. لمزيد من القراءات والمصادر

- ILO (2010) *Decent work and the informal economy: A resource guide,* web based document, forthcoming
- ILO (2010) *Work in the informal economy and policies to facilitate transition to formality* in Chapter 7 of Employment Policies for Social Justice and Fair Globalization: Recurrent Item on Employment, Report VI, International Labour Conference, 99th Session, Geneva
- ILO, (2009) *Tackling the Global Jobs Crisis: Recovery through Decent Work Policies,* Report of the Director-General, International Labour Conference, 98th Session, Geneva
- ILO and WTO (2009) *Globalization and Informal Jobs in Developing Countries,* Geneva
- ILO (2009) *The informal economy in Africa: Promoting transition to formality: Challenges and strategies,* Geneva
- ILO (2008) *Interregional Symposium on the Informal Economy - Enabling transition to formalization,* background papers and symposium report found on the website: http://webdev.ilo.org/emppolicy/what/events/lang--en/WCMS_125488/index.htm
- Baker, Judy (2009) *Responses to the Crisis: An Urban Perspective,* Washington: World Bank
- Horn, Zoe (2009) *No Cushion to Fall Back On: The Global Economic Crisis and Informal Workers,* Inclusive Cities